

تحليل العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة والنتاج المحلي الاجمالي في العراق
للمدة (1988 – 2009)

م.م.سلام كاظم شاني

ا.م.د.مهدي سهر الجبوري

المستخلص :

يتصف الاقتصاد العراقي باختلالات بنيوية كبيرة، والتي من بينها اختلال الموازنة العامة للدولة، إذ أن جانب الإيرادات من الموازنة يعتمد على قطاع النفط في تمويل الموازنة العامة للدولة ، وتراجع حجم وأهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية، وبذلك أصبح تقدير الموازنة العامة للدولة مستند وبشكل رئيس على الإيرادات النفطية المتوقعة، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الداخلية والخارجية.

وتم استخدام طريقة تقدير متجه الانحدار الذاتي VAR بين متغيرات الدراسة لتوضيح العلاقة بينها ، وقد وجد من خلال التحليل علاقة عكسية وثيقة وقوية بين العجز و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، إذ أن الزيادة في نسبة عجز الموازنة العامة تقلل من معدل نمو GDP في السنة الحالية ، فعندما تفوق نسبة العجز المستوى الحرج، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج ، أما عند انخفاض نسبة العجز فإن هذا سيؤدي إلى نمو الناتج. و أن أثر مكونات الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) على الناتج المحلي الإجمالي يمتد لسنتين سابقتين، وأن المتغيرين أعلاه يرتبطان بعلاقة طردية مع GDP للسنة الحالية.

مما يتطلب تثبيت عجز الموازنة العامة عند المستوى المقبول، وهذا يتم من خلال الاعتماد على طريقة آلية في عمل السياسة المالية والمتمثلة في نسبة الإيرادات العامة (النفطية) إلى الناتج المحلي الإجمالي كمثبت ديناميكي، من أجل التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

Abstract:

Characterized the Iraqi economy imbalances structural great, which include disruption of the state budget, as the revenue side of the budget depends on the oil sector in the financing of the state budget, and decline in the volume and importance of other income, especially tax, bringing the estimated state budget document mainly on revenue expected oil, making the economy vulnerable to internal and external shocks.

Vector Autoregression Estimate (VAR) was used between variables of the study to illustrate the relationship between them, have been found through analysis inverse relationship close and strong between deficit and growth rate of GDP in the current year, as the increase in the proportion of the budget deficit reduces the growth rate of GDP in the current year, when the deficit ratio is above critical, this leads to lower output growth, while at the lower level of disability, this will lead to the growth of output. And that the impact of the components of the general budget (revenues and expenditures) to GDP runs the two previous years, and that the two variables above have had a direct correlation with the GDP for the current year.

المقدمة:

يتصف الاقتصاد العراقي باختلالات بنيوية كبيرة، والتي من بينها اختلال الموازنة العامة للدولة، إذ أن جانب الإيرادات من الموازنة قد ارتكز على مورد واحد وبشكل شبه كامل في تمويل الموازنة العامة للدولة وهو النفط الخام، في الوقت الذي تراجع فيه حجم وأهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية، إذ أن وفرة الإيرادات النفطية وبشكل كبير قد أدى إلى إهمال أهمية ودور الإيرادات الأخرى، وبذلك أصبح تقدير الموازنة العامة للدولة مستند وبشكل رئيس على الإيرادات النفطية المتوقعة، مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية الناجمة عن تقلبات سوق النفط العالمية، فضلاً عن التغيرات الداخلية والمتمثلة بظروف وكمية الإنتاج المحلي للنفط الخام. كما شهدت النفقات العامة نوعاً من الاختلال، إذ أن الجزء الأكبر من النفقات العامة توجه نحو الإنفاق الاستهلاكي وليس نحو الأعمال المنتجة.

وأن صادرات البلد ترتبط بهيكلة الإنتاجي ومدى مساهمة وأهمية كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وان العراق كأحد البلدان النفطية تميز بهيمنة قطاع النفط على هيكله الإنتاجي، وبذلك أصبحت صادرات البلد إلى الخارج مرتكزة على ناتج هذا القطاع، كما أن ارتفاع مساهمة الربيع النفطي في الصادرات قد أدى إلى تشوه ميزان المدفوعات، إذ أنه لا يعكس حقيقة وضع الاقتصاد العراقي، إذ يوضح فائض مصدره الربيع النفطي والذي لم يتأت من عملية إنتاجية، كما أدى اختلال الهيكل الإنتاجي في البلد إلى زيادة حجم الاستيرادات لأغلب أنواع السلع الأمر الذي يزيد من مشكلة الانكشاف الاقتصادي، كما أن الاعتماد على الخارج من أجل توفير السلع والخدمات الأساسية للبلد، سوف يعطل آلية عمل المضاعف والمعدل في داخل البلد.

مشكلة البحث :

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من اختلال بنيته الإنتاجية والناجم عن التركيز على قطاع واحد وبشكل كبير ألا وهو قطاع النفط والذي يعكس الطبيعة الربيعية للاقتصاد، وما ينجم عن ذلك من تركيز إيرادات الموازنة العامة وبشكل كبير على النفط وتشوه ميزان المدفوعات، لذلك فإن العجز في الموازنة العامة للدولة هو احد الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها اقتصاديات البلدان النامية بصورة عامة والعراق بصورة خاصة، إذ أن العجز في الموازنة العامة للدولة ينمو ويزداد من خلال التباين الحاصل بين نمو النفقات العامة للدولة من ناحية ونمو الإيرادات العامة بشكل أقل من ناحية أخرى.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها، إن اختلال بنية الإنتاج من خلال الاعتماد على قطاع النفط، يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية وانعكاسها على خفض الإيرادات العامة للدولة وبالتالي زيادة عجز الموازنة العامة .

أهداف البحث :

تتمحور أهداف البحث في :

1. تحليل وبيان الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وبيان الاختلالات الهيكلية .
2. تحليل الموازنة العامة (الفائض والعجز) ونسبة العجز او الفائض الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال المدة (١٩٨٨ - ٢٠٠٩) .

٣. تحليل العلاقة بين مؤشرات الموازنة العامة (الفائض او العجز) والنمو الاقتصادي ممثلاً بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال تحليل العلاقة السببية بين تلك المؤشرات الاقتصادية.

المبحث الاول/ اطار مفاهيمي عجز الموازنة العامة وبنية الناتج المحلي الاجمالي :

أولاً: مفهوم عجز الموازنة Budget deficit

يعد العجز احد مظاهر السياسة المالية غير السليمة والذي ينتج غالباً عن السياسات المالية الخاطئة وما يترتب على ذلك من أثار سلبية على الاقتصاد الوطني، أن ظاهرة العجز ليست حديثة العهد، إذ أنها ترجع إلى عصور من الزمن سابقا، كما أنها ليست سمة من سمات البلدان النامية فحسب بل كثيراً ما يظهر العجز في اقتصاديات البلدان المتقدمة أيضاً، وهناك عدة أنواع من العجز تختلف بحسب اختلاف أسباب نشوئها و طبيعة الهياكل الاقتصادية في البلد و فيما إذا كان مقصوداً أم لا.

وأن أفضل مفهوم يقيس الحالة المالية في الاقتصاد ويأحسن صورة هو عجز الموازنة العامة للدولة، إذ انه يعبر عن حقيقة المركز المالي لاقتصاد البلد، ولكن حالة العجز وكما هي مقاسه على نحو تقليدي تعاني من العديد من المشاكل، وتظهر هذه المشاكل المرتبطة بالقياس والطبيعة المنهجية والشديدة جداً في البلدان النامية أكثر مما في البلدان المتقدمة (1).

ويمكن تعريف عجز الموازنة العامة بأنه الحالة التي تكون فيها المبالغ المستلمة من قبل الحكومة اقل من نفقاتها، ولهذا فعندما تعاني الحكومة من عجز الموازنة (نفقات أعلى من الإيرادات) يكون الادخار الحكومي **government saving** سالباً (2). ويمثل العجز الفرق الذي يجب على الحكومة توفيره سواء بالافتراض أو عن طريق المصادر الأخرى، وان عجز الموازنة هو مفهوم سنوي، أي انه يمثل الفرق بين النفقات والإيرادات خلال سنة واحدة، وان عكس العجز هو فائض الموازنة والذي يعبر عن زيادة الإيرادات العامة على النفقات العامة وهو الآخر مفهوم سنوي **annual** (3).

توجد علاقة وثيقة وقوية بين العجز والنمو الاقتصادي **economic development**، إذ إن الزيادة في نسبة العجز تقلل معدل النمو الاقتصادي، فإذا ثبتت الحكومة نسبة عجز الموازنة و بقيت نسبة العجز أدنى من المستوى الحرج فإن هذا يؤدي إلى نمو رأس المال والنتائج عند معدل ثابت، أما إذا كانت نسبة العجز تفوق المستوى الحرج فإن هذا يخفّض نمو رأس المال والنتائج باستمرار إلى أدنى مستوياته (4).

ثانياً- أنواع العجز Kinds of deficit

ويمكن تحديد عدة أنواع من العجز، وذلك تبعاً لمسببات نشوئها، وكما يأتي:

1. العجز الدوري Cyclic deficit

ان هذا النوع من العجز يسمى بالعجز الموسمي **seasonal** والذي يحدث أثناء السنة المالية وذلك بسبب تقلبات الدورة الاقتصادية **economy circle** الناجمة عن الظروف الطارئة والغير متوقعة، والتي تؤدي إلى التفاوت الكمي بين الإيرادات والنفقات (5)، إذ أن الزيادة في عجز الموازنة في هذه الحالة يحدث بسبب بطء الفعالية الاقتصادية **economic efficiency**، وبالتالي تراجع الإمكانية على صعيد الاقتصاد، أي يستخدم الاقتصاديون هذا المصطلح ليشير إلى جزء من عجز الموازنة الناجم عن هبوط الفعالية الاقتصادية، إذ مع انخفاض الناتج القومي الحقيقي فإن قاعدة الضريبة للاقتصاد تهبط وفي حالة بقاء معدلات الضرائب ثابتة فإن عائدات الضرائب تنخفض، وكنتيجة لانخفاض الناتج القومي الحقيقي سترداد المدفوعات التحويلية **transfer payments** (تعويضات البطالة) وبهذا فإن نفقات الحكومة سترتفع وتنخفض عائدات الضرائب وكنتيجة لذلك يحدث العجز (6)، وإن هذا النوع من العجز يحدث بصورة تلقائية **automatic**، إذ أن حالة الركود تؤدي إلى انكماش **deflation** في الإيرادات الحكومية وبالتالي ينمو العجز الدوري، ويتبعها أوقات الاستعادة أوقات التوسع

والتي تؤدي إلى نمو الإيرادات الحكومية وبالتالي انكماش العجز الدوري (7)، وبالتالي فإن الدولة قد تحقق فائضا في بعض الفترات وبإمكانها استخدامه لتغطية العجز الدوري الذي تحققه أثناء أوقات الركود.

2 . العجز المقصود (المنظم) **Deliberate deficit**

ويسمى هذا النوع من العجز بالعجز المخطط **planning deficit**، إذ تسمح الدولة في حدوث عجز في الموازنة العامة في ظل شروط معينة وفقاً لدراسات دقيقة في تحديده، إذ تقوم الدولة أحياناً في زيادة نفقاتها العامة على الإيرادات العامة خلال مدة زمنية معينة (8). إذ غالباً ما تصاغ السياسات المالية من قبل صناعات السياسة لمنع اثر الأزمة المالية **financial crisis** التي تصيب اقتصاداتها بقوة غير مخففة، وتستجيب الحكومات للمشاكل الجديدة في ظل مجموعة من الإجراءات المناسبة (9). وأن السياسات الاقتصادية بشكل عام والسياسات المالية بشكل خاص لا تنفذ في فضاء فارغ، إذ إن الخصائص الهيكلية للأنظمة الاقتصادية والتصميم المؤسسي للمجتمعات والسلطة المختلفة كلها تحدد هذه السياسات (10) .

3 . العجز الهيكلي **Structural deficit**

ويحدث هذا النوع من العجز بسبب قلة مصادر الإيرادات العامة، وذلك عندما لا تتمكن الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة بصفة مستمرة، وذلك بسبب عدم توازن الجهاز المالي للدولة والنتائج عن زيادة الإنفاق العام بمعدل يفوق القدرة المالية للاقتصاد القومي ككل وهذا ما يشير إلى وجود خلل في الهيكل الاقتصادي (11). يتضح من ذلك أن العجز الهيكلي ينتج عن الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني.

4 . العجز المتراكم **Accumulated deficit**

تعتمد نظرية العجز المتراكم على فكرة السماح بوجود عجز في الموازنة العامة أثناء أوقات الكساد الاقتصادي وذلك لمعالجة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وتقليل نسبة البطالة، وتفترض هذه النظرية بوجود تخفيض الضرائب وزيادة النفقات العامة واللجوء إلى القروض لتغطية العجز الحاصل بسبب زيادة النفقات العامة، إذ أن هذه الحالة سوف تؤدي إلى زيادة الدخل لدى الأفراد وبالتالي زيادة طلبهم على السلع والخدمات. (12).

5 . عجز الضعف وعجز القوة **Weakness deficit and power deficit**

يعد هذا النوع من العجز من الأنواع الجديدة للعجز الحكومي، إذ إن عجز الضعف يرتبط بضعف قدرة الإدارة الحكومية بتوفير مصادر كافية من الإيرادات العامة هذا من جهة، ومن جهة الإنفاق فإنه يتمثل بالإنفاق غير العقلاني أو اللارشيد للدولة، أما عجز القوة فإنه يحدث بسبب زيادة النفقات الحكومية سواء بشكل إعانات أو مساعدات اقتصادية واجتماعية للأفراد والمشروعات والتي تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية والعمل على رفع معدلات النمو الاقتصادي (13).

ثالثاً- أسباب العجز المالي

كما اشرنا سابقاً أن العجز يحدث عندما تتجاوز النفقات العامة للدولة حجم إيراداتها العامة، لذا فإن العجز يظهر في عدة حالات وهي انه في الحالة الأولى تزداد فيها حجم النفقات العامة مع ثبات الإيرادات العامة، أما الحالة الثانية وهي زيادة حجم الإيرادات والنفقات ولكن الزيادة في الأنفاق تكون اكبر من حجم الزيادة في الإيراد، أما الحالة الأخيرة فهي زيادة النفقات العامة مع انخفاض حجم الإيرادات العامة للدولة وهذا يعد اخطر من الحالات السابقة .

يمكن تحديد أسباب العجز من خلال نقطتين أساسيتين هما:-

النقطة الأولى - تزايد حجم النفقات العامة : إذ إن اتساع نطاق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي انطلاقاً من الأفكار الكينزية من أجل تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، وعدم اقتصار دور الدولة على أداء الوظائف التقليدية، أدى إلى تزايد النفقات العامة وبشكل كبير وبالتالي تفاقم العجز في الموازنة العامة .
وأن تزايد النفقات العامة للدولة يمكن إرجاعه إلى سببين هما:

١. الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات العامة **Real reasons**

تمثل الزيادة الحقيقية في النفقات العامة تلك الزيادة التي تحقق زيادة فعلية وحقيقية في المنافع العامة وما يترتب عليها من زيادة الأعباء العامة التي تتحملها من أجل ذلك (14).
ويمكن تحديد أهم أسباب الزيادة الحقيقية في النفقات العامة بما يلي .:

أ. الأسباب الاقتصادية **Economic reasons**

تعد الأسباب الاقتصادية من أهم الأسباب التي تفسر الزيادة المستمرة في الإنفاق الحكومي، إذ إن الزيادة في الإنفاق تؤدي إلى زيادة الدخل والذي ينتج عنه زيادة في الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية، ولما كانت المرونة الداخلية للطلب على السلع والخدمات عالية لذلك فإن أي زيادة في الدخل ستعكس مباشرة في صورة زيادة في الطلب على السلع والخدمات العامة وهذا يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي لإشباع الطلب الإضافي (15).

ب . الأسباب الاجتماعية **Social reasons**

أن زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة وما يترتب عليها من التركيز في المدن الصناعية وتوسيع نطاق المدن، دفع الدولة إلى التوسع في الإنفاق على الخدمات العامة، منها الصحة والتعليم والنقل والمواصلات والماء والكهرباء... الخ، وذلك بسبب أن حاجات المدن أكثر من حاجات الريف، كما أن توسع التعليم قد أدى إلى زيادة الوعي الاجتماعي فأصبح المواطنون يطالبون الدولة القيام بوظائف لم تكن موجودة من قبل، مثل التأمين ضد البطالة والمرض والعجز وغيرها من الأسباب الاجتماعية والتي أدت إلى تزايد النفقات العامة (16). كما يمكن أن تؤدي زيادة حجم السكان إلى تغيير في الهيكل السكاني للمجتمع، فقد تزداد نسبة الأطفال وكبار السن في المجتمع مما يتطلب زيادة في النفقات العامة لإنشاء بعض المرافق العامة .

ج . الأسباب السياسية **Political reasons**

من الأسباب السياسية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة هي رغبة الحكومة في كسب تأييد الطبقة الوسطى من أفراد الشعب، إذ عمدت الحكومة إلى إيجاد فرص عمل جديدة لإفراد هذه الطبقة وذلك من أجل كسب رضاهم في الانتخابات، هذا في الوقت الذي لم تبذل فيه الدولة أي جهود حقيقية لزيادة إنتاجيتهم وكفاءتهم في العمل أو حتى إيجاد موارد حقيقية في الموازنة تكفي لمواجهة النمو في الإنفاق المخصص لهذا البند (17).

د . الأسباب الإدارية **Administrative reasons**

والتي تتمثل في التوسع الذي حدث في الجهاز البيروقراطي للدولة، وكذلك زيادة حجم النفقات التي تقدمها الدولة في المجال الاجتماعي وما يتطلبه من أعداد إضافية من الموظفين، إذ أن عدد العاملين في أجهزة الدولة قد زاد في أغلب البلدان النامية، وإن هنالك عدداً لا يستهان به من الدول التي التزمت بتعيين الخريجين الجدد من المعاهد والجامعات كسبيل لمكافحة البطالة وذلك دون مراعاة الحاجة الفعلية، والذي أدى إلى زيادة الأعباء العامة من أجور ورواتب على الموازنة العامة للدولة، فضلاً عن أن هناك عدداً كبيراً من الموظفين أصبحوا ذا إنتاجية

منخفضة وذلك بسبب عدم التخطيط للقوى العاملة وإعادة هيكلتها بما يتناسب والتوسع الوظيفي المنتج وبسبب انخفاض حجم الاستثمار الحكومي (18).

هـ . الأسباب المالية Fiscal reasons

أن التطور الذي لحق بالإنفاق الحكومي من المفهوم التقليدي إلى المفهوم المعاصر يعد من أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة الإنفاق الحكومي، وأن سهولة الاقتراض قد جعل القروض بمختلف أنواعها من أهم مصادر تمويل الإنفاق الحكومي وذلك بسبب تقدم أساليب إصدار القروض العامة، إذ أن الدولة تستطيع أن تسد العجز في موازنتها عن طريق اللجوء إلى هذه القروض من أجل القيام بالخدمات العامة بسبب عدم كفاية حصيلة الضرائب للقيام بها، وأن التوسع في طلب القروض أصبح عائناً رئيساً في وجه التنمية لأنها تؤدي إلى زيادة الأعباء العامة والناجمة عن خدمة الديون وكذلك استنزاف جزءاً كبيراً من الموارد للدول المدينة (19).

و . الأسباب العسكرية Military reasons

وتعد من الأسباب المهمة لزيادة النفقات العامة، والتي تتمثل في اتساع نطاق الحروب بين الدول والاستعداد اللازم لها وما يرافقه من ازدياد النفقات العسكرية في أوقات السلم والحرب، وقد أكدت هذه الحقيقة الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأن الأهمية النسبية للنفقات العسكرية تختلف من بلد إلى آخر تبعاً للمركز السياسي والاقتصادي وظروف كل دولة على المستوى العالمي (20).

ز . التبادل اللامتكافئ No equal exchange

من العوامل التي ساهمت بشكل كبير في زيادة الإنفاق الحكومي في البلدان المتخلفة والتي تتمثل بالتبادل غير المتكافئ وما ينجم عنها من ضعف في موقع هذه البلدان في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن دخول البلدان النامية في علاقات تبادلية غير متكافئة مع البلدان المتقدمة أدى إلى تحقيق خسائر واضحة قد نجم عنها تدهور في شروط التبادل التجاري commercial exchange conditions العالمي وانخفاض أسعار الصرف في الأسواق النقدية الدولية وارتفاع نسبة التضخم المستورد، فضلاً عن ما يفرض من قيود حمانية على صادراتها من قبل الاقتصاد العالمي، وأن كل هذا أدى إلى تزايد النفقات العامة بشكل كبير بسبب زيادة أسعار الاستيرادات الضرورية وانخفاض أسعار الصادرات (21).

2- الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة Unreal reasons

تتمثل في تلك الزيادة التي تحصل في النفقات العامة للدولة دون أن يرافقها أي زيادة في الخدمات العامة أو المنافع العامة. وأن الأسباب الظاهرية لزيادة النفقات العامة تزداد وتتنوع في البلدان النامية بسبب الظروف التي تعيشها هذه الدول وواقعها الذي يوفر إمكانية حدوث مثل هذه الزيادة (22). أي أن الزيادة في النفقات العامة في هذه الحالة هي فقط زيادة رقمية دون أن يقابلها أي زيادة في كمية السلع والخدمات المقدمة لإفراد المجتمع.

ويمكن تحديد أسباب الزيادة الظاهرية في النفقات العامة على النحو الآتي :-

أ. انخفاض قيمة النقود Decrease of money value

تتمثل هذه الحالة في انخفاض القوة الشرائية purchase power للنقود من السلع والخدمات وذلك بسبب التضخم والذي يؤدي إلى ارتفاع كلفة السلع والخدمات التي تشتريها الدولة، أي نقص كمية السلع والخدمات

التي يمكن أن تشتريها بالمبلغ نفسه من النقود قبل حدوث التضخم، الأمر الذي يترتب عليه زيادة الإنفاق الحكومي لمواجهة تدهور القوة الشرائية للنقود وبالتالي تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة (23) .

ب . اختلاف الفن المالي Difference of fiscal profession

تعزى بعض الزيادة في النفقات العامة إلى تغير الفن المالي المستخدم في تنظيم الحسابات المالية، إذ أن إعداد الموازنة العامة وفقاً لقاعدة الشمول لا يعتمد على فكرة الموازنة الصافية والتي تقوم أساساً على قاعدة تخصيص الإيرادات العامة، إذ تقوم بعض المؤسسات بأجراء مقاصة في موازنتها عندما تقوم بطرح نفقاتها من الإيرادات التي تقوم بتحصيلها والتي لا تظهر في موازنتها سوى فائض الإيرادات على النفقات (24).

ج . زيادة السكان واتساع مساحة الدولة Increase in the number of people and area of the country

فقد كان هذا السبب موضوع خلاف بين كتاب المالية العامة وذلك على اعتبار أن زيادة النفقات العامة بسبب زيادة عدد السكان واتساع مساحة الدولة هل أنها تعد من الأسباب الظاهرية أم من الأسباب الحقيقية لتلك الزيادة، إذ كان الاعتقاد هو إن الزيادة في النفقات بسبب زيادة المساحة أو عدد السكان التي تؤدي إلى زيادة فعلية في المنافع للإقليم الأصلي أو السكان يترتب عليها زيادة في متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة، وإن هذه الزيادة تعد زيادة حقيقية في النفقات العامة، أما إذا زاد حجم الإنفاق وذلك لمواجهة مطالب السكان الإضافية دون أن يرافق تلك الزيادة أي زيادة في الخدمات العامة وتحسين نوعيتها، فإن هذه الزيادة تعد ظاهرية (25).

هـ . الفساد الإداري Administrative corruption

أن جميع دول العالم سواء أكانت الديمقراطية منها أم الاستبدادية تسيطر على توزيع ثرواتها، ويتم توزيع هذه الثروات عادة عن طريق مسؤولين رسميين يمتلكون سلطات تشمل التقرير والتقييم وفقاً لما يتناسب، وإن المؤسسات الخاصة والأفراد الذين يريدون معاملة تفضيلية يكونون مستعدين للدفع مقابل ذلك، وهذه الدفعات تعد فاسدة لأنها تقدم بشكل غير قانوني من أجل الحصول على منفعة، وهذا ما يؤدي إلى وقوع خطأ في إدارة الدولة، وهذا يعني إن المؤسسات التي أنشأت لتحقيق المنافع العامة قد أصبحت وسيلة للإثراء وتقديم المنافع للفاستدين (26).

والنقطة الثانية - انخفاض حجم الإيرادات العامة :

في الوقت الذي نمت فيه النفقات العامة وبشكل كبير، فإن الإيرادات السيادية للدولة وبضمنها الضرائب لم تسجل نمواً مناظراً، الأمر الذي أدى في النهاية إلى اتساع واستمرار العجز في الموازنة العامة للدولة، إذ أن الكثير من الإحصائيات تشير إلى إن نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تناقصت في أغلب الدول لاسيما في البلدان النامية ومنها العربية سيما غير النفطية (27) .

ويمكن تحديد أهم أسباب انخفاض حجم الإيرادات العامة الى انخفاض الحصيلة الضريبية Decrease of tax

result (إيرادات الضرائب) ، وان هذه الحصيلة يشكل عاملاً أساسياً ومهماً للعجز المالي وان هذا الانخفاض يرجع بسبب ضعف الجهاز الضريبي او بسبب تخلف الانظمة والاعفاءات الضريبية او التهرب الضريبي .

رابعا- الإطار النظري لبنية الناتج المحلي الاجمالي :

ا- مفهوم بنية الإنتاج:

تعتبر بنية الإنتاج **production structure** عن مدى المساهمة أو الأهمية النسبية لكل قطاع إنتاجي في البلد في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع بقية القطاعات الأخرى، كما توضح بنية الإنتاج معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال اعتماد سلسلة زمنية توضح مدى تطور نسب المساهمات القطاعية وبالتالي بيان مدى ابتعاد أو اقتراب التوزيع القطاعي عن النسب المثلى للتوزيع، إذ من المفترض أن يكون هنالك تكافؤ في نسب مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، وإذا ما تحقق ذلك فإنه يدل على تنوع الاقتصاد الوطني وعدم التركيز .

ويعد الناتج المحلي الإجمالي **GDP** أهم مؤشر لتوضيح التطور الاقتصادي في البلد والمعبر عنه بصورة أرقام إحصائية، وان اعتماد مؤشر الناتج المحلي الإجمالي ذلك لأنه يمثل مجموعة متكاملة من الإحصائيات التي توضح لصانعي السياسة فيما إذا كان الاقتصاد يشهد حالة انكماش **deflation** أو توسع **expansion** أو ثمة ركود **stagnation** حاد أو تضخم **inflation** يهدده، وعند اعتماد الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر لقياس نسبة التطور الاقتصادي لابد من الأخذ بنظر الاعتبار التفرقة بين، الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والحقيقي (28). أن مستوى النمو في القطاعات المختلفة ينعكس في مدى مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من جهة، وفي حصص المجاميع القطاعية من جهة أخرى، وان أي تغيير في نسب مساهمة بعض القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى تغيير مباشر في أهميتها خلال هذه المدة (29) .

ويفترض أن أي اقتصاد تسود فيه ملامح التقدم الاقتصادي أن يكون هيكله الإنتاجي متوازناً **balanced** إذ الأولوية للفروع القائمة لتطوير القاعدة الإنتاجية **productivity base** لاسيما فرع الصناعة الرأسمالية و التحويلية (30). و أن التغيير الهيكلي **structural change** يهدف إلى تحقيق زيادة في نسبة المساهمة للقطاعات الانتاجية غير النفطية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي .

ب- عناصر بنية الإنتاج **Factors of production structure** .: كما أوضحنا سابقاً بأن بنية الإنتاج توضح نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة (القطاعات السلعية والتوزيعية والخدمية) في الناتج المحلي الإجمالي، أي الأهمية النسبية لكل منها في الناتج.

ج- اختلال بنية الإنتاج **Imbalance of production structure** .: تمثل حالة عدم تنوع الإنتاج والناجمة عن عدم مرونة الجهاز الإنتاجي، إذ يأخذ مفهوم التنوع الإنتاجي **production diversity** بعداً واسعاً عندما يحد من حيث التعريف بأنه تنوع فروع الإنتاج التي تمثل التركيب الهيكلي للاقتصاد مع ملاحظة التطورات التي تحصل في نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد المختلفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي والتي توضح التغييرات في الهيكل الاقتصادي، وأن التنوع يأخذ مداه التصحيحي من التطور من خلال تعدد أنواع السلع والخدمات على المستوى الجزئي أو من خلال تعدد الصناعات في القطاع التحويلي على المستوى الكلي (31).

ويتميز هيكل الإنتاج في البلدان النامية بصورة عامة بعدم التنوع وبدرجة عالية من التركيز والمتمثلة بالاقتصاد الأحادي الجانب المستند بشكل أساسي على إنتاج عدد محدد من المواد الأولية وبنسب أقل من إنتاج السلع الأخرى، كما أن الإنتاج في هذه البلدان يتصف بتخلف التكنولوجيا المستخدمة فيه ومنافع وفورات الحجم مما يجعل هذه الاقتصادات معرضة وبشكل مستمر للتقلبات الخارجية والتي تنعكس على أسعار المواد الأولية من جهة وضعف قدرتها التنافسية من جهة أخرى (32). وان أحادية الاقتصاد في بعض البلدان النامية تعكس

الصفة الربعية لها والتي تتمثل في الاعتماد وبشكل كبير على مورد ناضب في تمويل الإنفاق الجاري للموازنة العامة وبالتالي فإن وضع الإنفاق في هذه البلدان يرتكز على هذا المورد الربعي .
ومما لا شك فيه أن الاختلال في هيكل الصادرات يمثل امتداداً للاختلال في الهيكل الإنتاجي ونتيجة مباشرة له، والذي يعود إلى التخصص وتقسيم العمل الدولي الذي فرض من قبل الدول المتقدمة على الدول المتخلفة، إذ تخصصت الدول المتخلفة بإنتاج المواد الأولية الخام والغذائية وتصديرها إلى الدول المتقدمة في حين تخصصت الدول المتقدمة بتصنيع هذه المنتجات وتصديرها إلى الدول النامية (33).

المبحث الثاني / تحليل الموازنة العامة وواقع الاقتصاد العراقي للمدة (1988 - 2009):
اولا- تحليل واقع الاقتصاد العراقي *Actuality of Iraqi economy*

تراجع أداء الاقتصاد العراقي على المستوى الكلي ابتداءً من الثمانينات من القرن العشرين، ذلك بسبب مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية، فعلى المستوى الخارجي تتمثل في الحروب الطويلة، والتي أدت إلى استنزاف الموارد الاقتصادية للبلد كافة وكل الاحتياطات من الموجودات الأجنبية وما تبع ذلك من لجوء البلد إلى الاقتراض من الخارج وبالتالي الدخول في شرك المديونية الخارجية وتزايد أعباء خدمة الدين، هذا فضلاً عن تجميد أرصدة البلد الخارجية لدى البنوك العالمية بسبب الحصار الاقتصادي، أما على المستوى المحلي تتمثل هذه العوامل بمجموعة من المؤثرات التي أدت إلى تدهور شروط التبادل التجاري وتقلص الأسواق الإقليمية مع ما رافق ذلك من تغيرات السياسة المالية، وان هذا التدهور أدى إلى زيادة العجز في الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري وتزايد حجم المديونية الداخلية والخارجية وتراجع حجم الاحتياطات الأجنبية وتراكم متأخرات المدفوعات الأجنبية نتيجة لذلك (34).

لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال السنوات الماضية من الاختلال القطاعي وتضاعفت حالة عدم التناسب بين القطاعات التي تمثل مصادر العرض المحلي للنتائج السلعي غير النفطي والقطاعات التي تعمل كروافد للطلب المحلي، وقد انعكس ذلك بصورة اختلال بين القدرات الإنتاجية الحقيقية المتولدة في الاقتصاد الوطني والتي يعبر عنها بالقيم المضافة المتحققة في القطاع الزراعي و قطاع الصناعة التحويلية والقدرات الاستهلاكية الكبيرة المتمثلة بالدخول المتحققة في الأنشطة غير السلعية وبشكل خاص في أنشطة الإدارة العامة والدفاع، كما تمثل دور الصناعة التحويلية ضعيف وبشكل واضح في إحداث الارتباطات الإنتاجية بين مختلف الأنشطة الاقتصادية من أجل تحفيز الهيكل الإنتاجي في العراق لحلقات الإنتاج النهائية، ذلك لضعف دور الأنشطة الصناعية الوسيطة وضعف الآثار التحفيزية لمعظم الأنشطة الإنتاجية. إذ إن تطور الاقتصاد العراقي اعتمد بالدرجة الأولى على عوائد النفط والتي تمثل أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي قياساً بالقطاعات الأخرى التي يتكون منها هذا الناتج، وبعد عام ٢٠٠٣ اجتاحت ظاهرة الإغراق السلعي للاقتصاد العراقي بشكل كبير وما تبع هذه الظاهرة من آثار على بنية القطاع الإنتاجي والذي يعد بالأساس يعاني من ضعف وتراجع كبير وخطير، كذلك تعرض القطاع الصناعي والذي يعد من أهم أركان بنية القطاع الإنتاجي إلى أضرار نتيجة لظاهرة الإغراق التجاري وبالتالي أصبح غير قادر على توفير بعض السلع الضرورية والمطلوبة نتيجة لارتفاع تكاليفها والتي لا تستطيع أن تصمد بوجه المنافسة مع السلع المستوردة (35).

ويمكن الاستعانة بالجدول (1) لتوضيح تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة خلال مدة الدراسة، إذ حققت القطاعات السلعية زيادة في الناتج من (10933.1) مليون دينار عام 1989 إلى (27929) مليون دينار عام 1990 بمعدل نمو سنوي بنسبة (155.5%)، كما ارتفعت مساهمة القطاعات السلعية في الناتج

المحلي من (53.3%) إلى (78.3%) خلال المدة نفسها، ذلك بسبب زيادة ناتج قطاع المقالع والتعدين، أما القطاعات التوزيعية والخدمية فقد شهدت تراجعاً في الناتج، من (5185) مليون دينار إلى (4533.2) مليون دينار بالنسبة للقطاعات التوزيعية محققة معدل نمو سنوي سالب بنسبة (12.6%) ويعزى هذا التراجع إلى الانخفاض الحاصل في مكونات هذا القطاع، كما انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من (25.3% إلى 12.7%).

وفي عام 1991 قد انخفض ناتج إجمالي القطاعات، إذ انخفض ناتج القطاعات السلعية إلى (6127) مليون دينار بمعدل نمو سالب بنسبة (78.1%)، كما انخفضت نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي إلى (63.8%)، وان هذا التراجع يعود بالأساس إلى انخفاض ناتج كل من قطاع المقالع والتعدين والقطاع الزراعي، أما القطاعات التوزيعية والخدمية فهي الأخرى قد شهدت تراجعاً، إذ انخفض ناتجهما إلى (1908 و 1960.9) مليون دينار على التوالي محققاً نمواً سالباً بنسبة (57.9% و 51.1%) على التوالي، وهذا ناجم عن الانخفاض في نواتج جميع القطاعات المكونة لهما، ونتيجة لتراجع دور قطاع المقالع والتعدين فقد ارتفعت مساهمة هذه القطاعات إلى (19.9% و 16.3%) على التوالي .

جدول (1) تطور مجاميع القطاعات الاقتصادية بالأسعار الثابتة (1988=100) للمدة من 1988-2009 (مليون دينار)

| السنوات | القطاعات السلعية | معدل النمو % | القطاعات التوزيعية | معدل النمو % | القطاعات الخدمية | معدل النمو % |
|---------|------------------|--------------|--------------------|--------------|------------------|--------------|
| 1988 | 10967.9 | | 5123.5 | | 4464.2 | |
| 1989 | 10933.1 | -0.3 | 5185.0 | 1.2 | 4409.1 | -1.2 |
| 1990 | 27929.0 | 155.5 | 4533.2 | -12.6 | 3193.5 | -27.6 |
| 1991 | 6127.0 | -78.1 | 1908.0 | -57.9 | 1560.9 | -51.1 |
| 1992 | 9778.1 | 59.6 | 2939.6 | 54.1 | 1172.9 | -24.9 |
| 1993 | 9036.9 | -7.6 | 2460.2 | -16.3 | 1001.4 | -14.6 |
| 1994 | 8151.2 | -9.8 | 2189.7 | -11.0 | 459.3 | -54.1 |
| 1995 | 8197.7 | 0.6 | 1193.1 | -45.5 | 250.8 | -45.4 |
| 1996 | 8486.1 | 3.5 | 2227.6 | 86.7 | 410.5 | 63.7 |
| 1997 | 17351.9 | 104.5 | 2433.6 | 9.2 | 1106.6 | 169.6 |
| 1998 | 16657.6 | -4.0 | 2843.6 | 16.8 | 1142.9 | 3.3 |
| 1999 | 31878.3 | 91.4 | 3820.9 | 34.4 | 1163.4 | 1.8 |
| 2000 | 45596.6 | 43.0 | 4354.0 | 14.0 | 1182.6 | 1.6 |
| 2001 | 30406.0 | -33.3 | 4744.0 | 9.0 | 1054.0 | -10.9 |
| 2002 | 24814.5 | -18.4 | 4416.3 | -6.9 | 927.9 | -12.0 |
| 2003 | 12931.4 | -47.9 | 2405.1 | -45.5 | 1152.3 | 24.2 |
| 2004 | 15905.5 | 23.0 | 3472.3 | 44.4 | 3864.2 | 235.4 |
| 2005 | 16442.9 | 3.4 | 3364.6 | -3.1 | 3637.0 | -5.9 |
| 2006 | 13311.0 | -19.0 | 2853.2 | -15.2 | 3722.4 | 2.3 |
| 2007 | 11469.0 | -13.8 | 2507.6 | -12.1 | 3737.9 | 0.4 |
| 2008 | 15749.4 | 37.3 | 3719.0 | 48.3 | 4675.9 | 25.1 |
| 2009 | 11876.8 | -24.6 | 4446.8 | 19.6 | 5898.8 | 26.2 |

*القيم بسعر الكلفة .

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، سنوات متفرقة

وفي عام 1997 ارتفع ناتج القطاعات السلعية إلى (17351.9) مليون دينار بمعدل نمو سنوي نسبته (104.5%)، كما ارتفعت مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي إلى (83.1%)، ويعزى ذلك إلى زيادة ناتج قطاع التعدين والمقالع، وقد شهدت القطاعات التوزيعية والخدمية ارتفاعاً في الناتج إلى (2433.6 و 1106.6) مليون دينار بمعدل نمو سنوي بنسبة (9.2% و 169.9%) على التوالي، ذلك لزيادة ناتج قطاعي النقل والمواصلات وخدمات التنمية الاجتماعية والشخصية، أما المساهمة النسبية لهذه القطاعات قد انخفضت إلى (11.6% و 5.3%) على التوالي وهذا ناجم عن زيادة ناتج قطاع التعدين والمقالع .

تانيا - تحليل الموازنة العامة خلال المدة (1988 - 2009) :

تعتبر الموازنة العامة عن الموقف المالي للبلد، إذ أنها توضح نتيجة المركز المالي للبلد في الداخل من خلال بيان حجم الفائض أو العجز أو التوازن في بعض الحالات النادرة. ويمكن توضيح حالة الموازنة العامة خلال مدة البحث بالاستعانة بالجدول (2)، والذي يبين أن الموازنة العامة قد حققت عجزاً بمقدار (5195) مليون دينار عام 1988، وبنسبة (26.7%) من الناتج المحلي الإجمالي، وكان ذلك بسبب تزايد النفقات العامة بجانبها الجارية والاستثمارية بشكل عام والنفقات العسكرية في تلك المدة بشكل خاص في الوقت الذي لم تزداد فيه بل تراجعت الإيرادات العامة للبلد بسبب تراجع صادرات النفط نتيجة لحرب الخليج الأولى .

وقد انخفض مقدار العجز بالأسعار الجارية عام 1989 ليصل إلى (5052) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي سالب وبنسبة (2.8%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل النمو السنوي سالباً بنسبة (8.5%)، وانخفضت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى (24.8%)، ذلك بسبب توقف حرب الخليج الأولى ومن ثم انخفاض الإنفاق العسكري والذي يشكل النسبة الأكبر في مجال النفقات العامة في مدة الحرب. وقد ارتفع العجز بالأسعار الجارية ليبلغ (13269) مليون دينار عام 1991 بمعدل نمو سنوي نسبته (133.3%)، وإذا أخذنا التضخم بنظر الاعتبار فإن الحالة تشير إلى تناقص العجز، إذ أن معدل نمو العجز السنوي كان سالباً وبنسبة (18.6%)، كما كانت نسبته من الناتج المحلي الإجمالي (31.3%).

كما ارتفع مقدار العجز خلال السنوات التالية لها بالأسعار الجارية، إلا أن قيمته الحقيقية قد استمرت بالتراجع، إذ كانت تلك الزيادة في العجز تعد ظاهرية بسبب ارتفاع معدلات التضخم. وقد انخفض العجز بالأسعار الجارية عام 1997 مقارنة في السنة السابقة لها ليصل إلى (195265) مليون دينار، إذ حقق معدل نمو سنوي سالب وبنسبة (4, ٤٦%).

أما معدل النمو بالأسعار الثابتة فقد كان سالباً بنسبة (56.5%)، ويعد هذا أدنى مستوى للعجز الحقيقي خلال مدة الدراسة، كما تراجع كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.3%)، وكان سبب التراجع في قيمة العجز هو زيادة الإيرادات العامة على الرغم من ارتفاع النفقات العامة إلا أن الزيادة في نسبة الإيرادات العامة (لاسيما النفطية) كانت أكبر من نسبة الزيادة في النفقات العامة.

جدول (2) الفائض أو العجز في الموازنة العامة للمدة من 1988 - 2009 (مليون دينار)

| السنوات | الفائض أو العجز بالأسعار الجارية | معدل النمو % | الفائض أو العجز بالأسعار الثابتة 100=1988 | معدل النمو % | نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي % | معدل النمو % |
|---------|-------------------------------------|-----------------|--|-----------------|--|-----------------|
| 1988 | -5195 | | -5195.0 | | -26.7 | |
| 1989 | -5052 | -2.8 | -4752.6 | -8.5 | -24.8 | -7.4 |
| 1990 | -5688 | 12.6 | -3528.5 | -25.8 | -10.2 | -58.9 |
| 1991 | -13269 | 133.3 | -2872.7 | -18.6 | -31.3 | 207.3 |
| 1992 | -27836 | 109.8 | -3279.5 | 14.2 | -24.2 | -22.6 |
| 1993 | -59957 | 115.4 | -2296.2 | -30.0 | -18.6 | -22.9 |
| 1994 | -173783 | 189.8 | -1124.0 | -51.1 | -10.5 | -43.8 |
| 1995 | -583798 | 235.9 | -836.5 | -25.6 | -8.7 | -16.8 |
| 1996 | -364529 | -37.6 | -617.6 | -26.2 | -5.6 | -35.7 |
| 1997 | -195265 | -46.4 | -268.9 | -56.5 | -1.3 | -76.9 |
| 1998 | -400071 | 104.9 | -480.1 | 78.5 | -2.3 | 80.6 |
| 1999 | -314487 | -21.4 | -335.2 | -30.2 | -0.9 | -60.9 |
| 2000 | -365666 | 16.3 | -371.3 | 10.8 | -0.7 | -20.2 |
| 2001 | -790481 | 116.2 | -689.7 | 85.8 | -1.9 | 162.7 |
| 2002 | -1372342 | 73.6 | -1003.5 | 45.5 | -3.3 | 74.8 |
| *2003 | 163798 | -111.9 | 90.3 | -109.0 | 0.6 | -116.5 |
| 2004 | 865248 | 428.2 | 375.9 | 316.1 | 1.6 | 193.6 |
| 2005 | 14127715 | 1532.8 | 4481.3 | 1092.2 | 19.2 | 1082.1 |
| 2006 | 10248866 | -27.5 | 2121.6 | -52.7 | 10.7 | -44.2 |
| 2007 | 15568219 | 51.9 | 2463.2 | 16.1 | 14.0 | 30.3 |
| 2008 | 20848807 | 33.9 | 3213.0 | 30.4 | 13.4 | -4.3 |
| 2009 | 2642328 | -87.3 | 418.9 | -87.0 | 1.9 | -85.8 |

*لغاية تشرين الثاني 2003

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي - الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات متفرقة

وقد استمرت حالة العجز في الموازنة العامة طوال مدة الحصار، إذ أخذت بالارتفاع في الحالتين (الاسمية والحقيقية) حتى بلغ حجم العجز عام 2002 بالأسعار الجارية (1372342) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي نسبته (73.6%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان معدل نمو العجز السنوي بنسبة (45.5%)، كما كانت نسبته (3.3%) من الناتج المحلي الإجمالي .

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة قد لجأت إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وعدّه احد المصادر الرئيسية لهذا التمويل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد وما نتج عن ذلك من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني (36) .

وبعد حرب الخليج الثالثة عام 2003 ورفع الحظر الاقتصادي المفروض على البلاد ازدادت عائدات العراق النفطية الأمر الذي أدى إلى زيادة الإيرادات العامة رغم تراجع الإيرادات الأخرى (الضريبية وغير الضريبية)، في الوقت الذي كان فيه الإنفاق العام قد تركز على النفقات الجارية بشكل رئيسي وقد كانت الزيادة في الإيرادات العامة قد فاقت الزيادة في النفقات العامة مما أدى إلى تحقيق فائض في الموازنة العامة بلغت قيمته بالأسعار

الجارية (163798) مليون دينار، إذ كان معدل نمو العجز السنوي سالباً وبنسبة (111.9%)، أما بالأسعار الثابتة فقد كان العجز سالباً بنسبة (109%)، وأن الفائض في هذه المدة كان متأتياً من زيادة إيرادات مصدر واحد فقط وهو النفط في ظل تراجع حجم ونسبة الإيرادات الأخرى، وقد بلغت نسبة الفائض (0.6%) من الناتج المحلي الإجمالي. وقد استمرت حالة الفائض في الموازنة العامة سواء أكانت بالأسعار الجارية أم الثابتة، إذ بلغت قيمة الفائض بالأسعار الجارية (14127715) مليون دينار عام 2005، بمعدل نمو سنوي نسبته (1532.8%)، يقابله أعلى حالة فائض بالأسعار الثابتة بمقدار (4481.3) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي نسبته (1092.2%)، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت (19.2%)، وكان سبب ذلك هو زيادة الإيرادات العامة لاسيما النفطية وتراجع النفقات العامة. كما تحققت أعلى حالة فائض بالأسعار الجارية عام 2008 بقيمة (20848807) مليون دينار بمعدل نمو سنوي نسبته (33.9%)، أما بالأسعار الثابتة بلغت قيمة الفائض (3213) مليون دينار بمعدل نمو سنوي نسبته (30.4%)، أما نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي كانت (13.4%)، وكما ذكرنا سابقاً فإن سبب الفائض في هذه المدة هو زيادة أسعار النفط وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية، إذ ارتفعت أسعار النفط وبشكل غير مسبوق من قبل، إذ ازدادت بمعدلات أكبر من الضعف خلال تلك المدة. وقد تراجع حجم الفائض عام 2009 إلى (2642328) مليون دينار بالأسعار الجارية، إذ حققت معدل نمو سنوي سالب في تلك المدة بنسبة (87.3%)، وفي المقابل كان معدل النمو السنوي بالأسعار الثابتة سالباً بنسبة (87%)، كما تراجع الفائض كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى (1.9%)، وان سبب تراجع الفائض كان نتيجة لانهايار أسعار النفط نتيجة لازمة المالية في تلك المدة، إذ هبطت إلى أدنى مستوى لها ومن ثم انخفاض الإيرادات النفطية.

المبحث الثالث/ تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبنية الإنتاج تم الاعتماد في هذا البحث على طريقة حديثة في القياس الاقتصادي تستخدم في تحليل العلاقة بين السلاسل الزمنية للمتغيرات قيد البحث، إذ تم استخدام نموذج تقدير متجه الانحدار الذاتي **Vector Autoregression (VAR)** Estimates)، لتحليل العلاقة بين المتغيرات، ويتكون نموذج تقدير متجه الانحدار الذاتي غير المقيد (**UVAR**) من نظام من المعادلات تتعامل بشكل متماثل بحيث يمثل كل متغير في النظام على شكل دالة في المتغير نفسه وفي المتغيرات الأخرى في النظام بفترات إبطاء مختلفة، ولا توجد متغيرات خارجية في هذا النوع من النماذج، والتي توصف بأنها صيغة مختزلة لنموذج هيكل يوضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات خلال الزمن. وتتضمن هذه الطريقة الاختبارات الآتية :

أولاً: اختبار استقرارية **Stationarity** بيانات السلاسل الزمنية.

ثانياً: اختبار التكامل المشترك للمتغيرات من خلال استخدام اختبار جوهانسن **Johansen Cointegration Test**.

ثالثاً: اختبار كرانجر للسببية **Granger Causality** وذلك لتحديد اتجاه السببية.

رابعاً: نموذج تقدير متجه الانحدار الذاتي **Vector Autoregression Estimate** لتحليل العلاقة بين متغيرات البحث. وتعد العوامل المؤثرة على كل من عجز الموازنة العامة وبنية الإنتاج في الاقتصاد العراقي والتي تم توضيحها مسبقاً، من الموضوعات المهمة، والتي لا يمكن أن يقتصر تحليلها على الجانب الوصفي فقط، بل لابد من تحديد وقياس أثرهما ونسبة مساهمتهما في التغيرات التي تحصل في كل من هذين المتغيرين خلال مدة الدراسة (1988. 2009).

ويتضمن هذا التحليل المتغيرات الاقتصادية التالية :

GDP rate : متغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعكس بنية الإنتاج وحجم النشاط الاقتصادي في البلد.

BD GDP : متغير يعكس عجز الموازنة العامة، ويتم الحصول عليه من خلال نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

لقد تم الاعتماد على قيمة المتغيرات الحقيقية للمدة من (1988. 2009) باعتماد سنة 1988 سنة أساس، إذ أن أي متغير يعبر عنه بقيمة معينة ويتم مقارنته مع مدد زمنية مختلفة لابد من تكييفه للتضخم، إذ أن في حالات معينة تعبر الزيادات في قيمة المتغير عن تزايد المستوى العام للأسعار.

أولاً: اختبار استقرارية **Stationarity** البيانات لديكي فولر الموسع (**ADF test**)

قبل تقدير متجه الانحدار الذاتي **VAR**، يجب معرفة فيما إذا كانت المتغيرات في النموذج ساكنة (مستقرة) أم لا، ويمكن معرفة ذلك من خلال الجدول (3)، وبناءً على نتائج الجدول أدناه لاستقرارية المتغيرات، توضح النتائج عدم استقرار السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة ولكل المستويات للمتغيرات المستخدمة عند مستوى معنوية (5%) مما يتطلب إجراء الاختبار على الفروق الأولى.

ووفقاً لنتائج الاختبار بعد اخذ الفروق الأولى، يتم رفض فرضية احتواء هذه المتغيرات على جذر الوحدة، وبذلك فإن النتائج معنوية، أي أنها مستقرة بوجود قاطع واتجاه عام عند مستوى (1%) لمتغير معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي **GDP rate**، و (5%) لمتغير عجز الموازنة العامة **BD GDP**.

رابعاً: تحليل نموذج VAR لمتغيرات الدراسة:

قبل التحليل يتطلب الأمر تحديد عدد فترات الإبطاء أو التخلفات في نموذج VAR، إذ جاءت نتائج هذا الاختبار كما موضح في الجدول (6)، إذ يتم اختيار فترات الإبطاء اعتماداً على معيار AIC وسكوارز SC فضلاً عن HQ كمؤشرات أساسية، إذ سيتم تقدير متجه الانحدار الذاتي غير المقيد VAR بمستوى المتغيرات وباستخدام فترات إبطاء مختلفة اعتماداً على مؤشر AIC و SC، إذ يتم اختيار التخلف الذي له أقل قيمة لهما.

جدول (6) يوضح عدد التأخرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات الدراسة

| Lag | LR | FPE | AIC | SC | HQ |
|-----|--------|-----------|---------|---------|---------|
| 0 | NA | 310949.1 | 18.322 | 18.422 | 18.342 |
| 1 | 22.56* | 123575.4* | 17.395* | 17.694* | 17.454* |
| 2 | 3.50 | 148464.6 | 17.562 | 18.060 | 17.659 |

*تشير إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى معنوية (5%).

LR: اختبار LR. FPE: الخطأ التنبؤي النهائي. AIC: معيار اكايك. SC: معيار سكوارز.

HQ: معيار هانان - كوين.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ومن الجدول أعلاه نستنتج بان عدد فترات الإبطاء هو فترة واحدة اعتماداً على معيار اكايك AIC وسكوارز SC، إذ تم اختيار التخلف للمتغيرات اعتماداً على المؤشرات أعلاه والتي لها أقل قيمة.

جدول (7) يوضح نتائج التحليل القياسي (VAR) لمتغيرات النموذج

| المتغيرات | BD GDP | GDP rate |
|--------------------------|------------------------------|--------------------------------|
| C | 2.106 (1.96) [1.073] | 12.124 (11.77) [1.03] |
| $\Delta BD GDP_{(-1)}$ | 0.455 (0.264) [1.72] | -1.47 (1.59) [-1.924] |
| $\Delta BD GDP_{(-2)}$ | 0.347 (0.260) [1.333] | 1.153 (1.56) [0.737] |
| $\Delta GDP rate_{(-1)}$ | -0.04 (0.046) [-1.883] | -0.1615 (0.277) [-1.583] |
| $\Delta GDP rate_{(-2)}$ | -0.06 (0.043) [-1.409] | 0.028 (0.258) [0.108] |
| R ² | 0.71 | 0.43 |
| F-Statistic | 9.35 | 0.585 |
| Log Likelihood | -65.8 | -101.64 |
| Akaike AIC | 7.08 | 10.66 |
| Schwarz SC | 7.33 | 10.91 |

() تشير إلى Standard errors، [] تشير إلى اختبار t

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews7.

إذ يتضح أن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة أو سنتين سابقتين ترتبط بعلاقة طردية مع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، إذ أن زيادة بنسبة (1%) في نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنة سابقة أو سنتين سابقتين سوف تؤدي إلى زيادة نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنسبة (0.455%) أو (0.347%) على التوالي، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة أو السنتين السابقتين يرتبط بعلاقة عكسية مع نسبة عجز الموازنة العامة إلى الناتج الإجمالي للسنة الحالية، إذ أن زيادة بنسبة (1%) في معدل النمو للسنة السابقة أو لسنتين سابقتين سوف تؤدي إلى تراجع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية بنسبة (0.04%) أو (0.06%) على التوالي، وإن القوة التوضيحية للنموذج تقدر بـ (71%).

أما اثر المتغيرات المستقلة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، توضح بان نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة ترتبط بعلاقة عكسية مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، أي أن زيادة نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في السنة السابقة بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية بنسبة (1.47%)، في حين تكون العلاقة طردية بين نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لسنتين سابقتين ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية. وإن القوة التوضيحية تفسر (43%) من المتغيرات الكلية في النموذج، و أن المتغيرات معنوية على مستوى النموذج.

واستناداً إلى التحليل أعلاه يتضح أن علاقة المتغيرات التوضيحية مع نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي أكثر تفسيراً من علاقة المتغيرات مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الاستنتاجات والتوصيات:

استناداً إلى ما تقدم ومن خلال استعراض نتائج تحليل العلاقة بين عجز الموازنة العامة وبنية الإنتاج خلال المدة من 1988-2009، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

1. تسهم الإيرادات النفطية في تكوين النسبة الأكبر من الإيرادات العامة للدولة، وهذا يعكس اختلال هيكل الإيرادات العامة في ظل تراجع أهمية الإيرادات الأخرى لاسيما الضريبية، إذ أن أهمية الإيرادات الضريبية كنسبة من الإيرادات العامة ذات دور ضعيف، إذ أن العراق كأحد البلدان النامية يتصف بتخلف وتعقد الأنظمة الضريبية المتبعة فيه، فضلاً عن انخفاض الدخل والذي يعد أساساً لتحصيل الضرائب لدى اغلب فئات المجتمع، وانتشار مشكلة التهرب الضريبي و ظاهرة الاقتصاد السري والذي تتم فيه الأنشطة الاقتصادية خارج حسابات الدخل القومي، فضلاً عن انتشار الرشوة والفساد الإداري. لذا فإن الإيرادات النفطية هي التي تحدد هيكل الإيرادات العامة.

2. يتضح إن حالة الموازنة العامة في الاقتصاد العراقي كانت وما زالت مرتبطة وبشكل مباشر بالإيرادات النفطية والتي تتحدد اعتماداً على أسعار النفط العالمية (العامل الخارجي) وكمية الإنتاج المحلي للنفط (العامل الداخلي)، لذا أن تغيرات هذه العوامل سوف ينعكس أثرها مباشرة على الموازنة العامة للدولة.

3. أن حالات الفائض في الموازنة العامة التي تحققت منذ عام 2003، قد لا تشير إلى تحسن الأحوال، إذ أن تنظيم الموازنة التقديرية غالباً ما يتم بعجز، وعند تنفيذ بنود الإنفاق تظهر صعوبات تعيق التنفيذ، الأمر الذي

يعطل انجاز اغلب المشاريع الاستثمارية، وبهذا لا تنفق المبالغ المخصصة لتلك المشاريع بشكل كامل، وعند انتهاء السنة المالية تظهر حالة الفائض.

4. أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة الإيرادات والنفقات العامة، أي أن العلاقة تبدأ من الناتج المحلي الإجمالي وبتجاه الإيرادات والنفقات العامة، كما أن زيادة الإيرادات العامة تؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

5. توجد علاقة عكسية وثيقة وقوية بين العجز و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السنة الحالية، إذ أن الزيادة في نسبة عجز الموازنة العامة تقلل من معدل نمو GDP في السنة الحالية ، فعندما تفوق نسبة العجز المستوى الحرج، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض نمو الناتج ، أما عند انخفاض نسبة العجز فإن هذا سيؤدي إلى نمو الناتج. و أن أثر مكونات الموازنة العامة (الإيرادات والنفقات) على الناتج المحلي الإجمالي يمتد لسنتين سابقتين، وأن المتغيرين أعلاه يرتبطان بعلاقة طردية مع GDP للسنة الحالية. وفي ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الدراسة يمكن طرح التوصيات الآتية:.

1. تنوع مصادر الإيرادات العامة الأخرى غير النفطية والعمل على زيادة موارد الدولة السيادية عبر اتخاذ إجراءات حازمة تعمل على رفع كفاءة الأنظمة الضريبية ونطاق الضريبة على وفق أسس متطورة وحديثة مع الأخذ بنظر الاعتبار مبدأ العدالة الاجتماعية عند فرض الضريبة، وهذا يتم عن طريق إخضاع ذوي الدخل المرتفعة إلى ضرائب استثنائية وكذلك زيادة الضرائب والرسوم الجمركية على الاستهلاك الكمالي والترفي، فضلاً عن معالجة التهرب الضريبي والنشاطات الاقتصادية غير الرسمية.

2. العمل على ترشيد النفقات العامة عبر برنامج تقيد الإنفاق الترفي والغير ضروري والتبذيري ومعالجة الخلل في الهيكل الانفاقي ، والعمل على زيادة مساهمة النفقات الاستثمارية في المجالات الإنتاجية لما لذلك من اثر في تنوع القاعدة الإنتاجية.

3 . اعتماد مبدأ الشفافية والرؤية المستقبلية الشاملة عند إعداد الموازنة العامة، إذ أن الشفافية تتمثل في الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالموازنة العامة، وبذلك يتعرف المجتمع على دوره سيما عندما يكون هناك عجز في الموازنة ودين عام، أما الرؤية المستقبلية فإنها تستند على استخدام معايير الكفاءة الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف الموازنة.

4. أن زيادة إنتاج ومساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية لاسيما الزراعة والصناعة التحويلية سيؤدي إلى تناسب علاقات النمو والارتباطات الأمامية والخلفية بين قطاعات الاقتصاد الوطني وتقليل الاعتماد على الخارج وحصر ذلك بالمستلزمات الأساسية وخاصة الاستثمارية، وهذا بدوره سوف ينشط من عمل المضاعف والمعجل و استخدام الموارد غير المستغلة في الداخل.

5. تثبيت عجز الموازنة العامة عند المستوى المقبول، وهذا يتم من خلال الاعتماد على طريقة آلية في عمل السياسة المالية والمتمثلة في نسبة الإيرادات العامة (النفطية) إلى الناتج المحلي الإجمالي كمثبت ديناميكي، من أجل التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

المصادر:

- 1- Homi Kharas & deepak Mishra : fiscal policy , hidden deficits, and currency crises, international monetary fund working paper WP/98/130, washington, D.C, 1997, p . 32.
- 2- Andrew.B & Ben.s. bernanke: macroeconomics, published by dorling Kindersley (India), fifth edition, 2009, p 40.
- 3- Jacqueline Murray Brux: economic issues and policy, south – western cengage learning, fifth edition, 201, p. 392
- 4- Michael Brauninger, the budget deficit, public debt and endogenous growth, Hamburg _ Germany, October 2002,, p. 1.
- 5- الشايحي، وليد خالد، المدخل إلى المالية العامة الإسلامية، دار النفائس، الأردن، ط ١، ٢٠٠٥، ص 86.
- 6- Joachim Benner and others: euroland: recovery is slowly gaining momentum, Kiel economic policy papers , September – 2005 , p 5 .
- 7- سامي خليل: نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الأول، الكويت، ١٩٩٤، ص ٥٢٩.
- 8- وليد خالد الشايحي، مصدر سابق ، ص ٨٧.
- 9- Ansgar Belke : fiscal stimulus packages and uncertainty in times of crisis economic policy for open economies, economic analysis & policy, vol . 39 no . 1 , march _ 2009, p 25.
- 10- Ioan Talpos and others: an empirical analysis of the budget deficit, west university of Timisoara, 2005, p 15.
- 11- Brian W . cashell : the economics of the federal budget deficit , crs report for congress, updated January 28 _ 2005, p 3.
- 12- عصفور، محمد شاكر، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة، عمان . الأردن، ط ١، ٢٠٠٨ ، ص ص ٣٨٩-٣٩٠.
- 13- شيماء هاشم علي: اثر عجز الموازنات الحكومية على سعر الصرف الأجنبي . اليابان حالة دراسية للمدة (٢٠٠٥.١٩٩٠)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة بغداد، العراق، ٢٠٠٨، ص ١٣.
- 14- فليح حسن خلف: المالية العامة، عالم الكتب الحديث، اربد . الأردن، ط ١، ٢٠٠٨، ص ٩٧.
- 15- وليد عبد الحميد عايب: الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي . دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية، مكتبة حسين العصرية، بيروت . لبنان، ط ١، ٢٠١٠، ص ١١٣.
- 16- طاهر الجنابي : علم المالية العامة والتشريع المالي، العاتك لصناعة الكتب، القاهرة . مصر، طبعة منقحة، ٢٠٠٧، ص ٤٠.

- 17- رمزي زكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ،سينا للنشر،القاهرة،ط١، ١٩٩٢، ص ص ٤٩.٥٠.
- 18- رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، المصدر السابق، ص٤٤.
- 19- نوزاد عبد الرحمن إلهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي : المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، الأردن، ط١، ٢٠٠٦، ص ٦٠ .
- 20- طاهر الجنابي، مصدر سابق ،ص٤٢.
- 21- انظر: رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مصدر سابق، ص٥٥.
- 22- فليح حسن خلف ، المالية العامة، مصدر سابق ،ص١٠٧.
- 23- انظر: . رمزي زكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، المصدر السابق، ص١٠٧.
- 24- صلاح نجيب العمر: اقتصاديات المالية العامة، مطبعة العاني، بغداد ، سنة النشر غير موجودة، ص ص ٢٥٧ . ٢٥٨.
- 25- انظر :. طاهر الجنابي، مصدر سابق، ص٤٣.
- 26-سوزان روز اكرمان : الفساد والحكم (الأسباب، العواقب ، الإصلاح)، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية، عمان . الأردن، ط١، ٢٠٠٣، ص٢٩.
- 27-رمزي زكي ، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مصدر سابق ، ص٦٩.
- 28- Syed Ahamed safa & Rokeya begum : growth of GDP and GNP shows dynamism , Dhaka the independent , February , 2005 , p 1 .
- 29- Republic of yeman ministry of planning & development : summary of the second five – year plan for economic & social development 2001 – 2005 , p 24 .
- 30- عبد الجبار عيود الحلفي: الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد ١٩ ،السنة السادسة ٢٠٠٧، ص ٩٣.
- 31- الوزان، احمد عباس، العلاقة بين بنية الإنتاج وقوة العمل (عوامل الاختلال وسبل التصحيح)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد . الجامعة المستنصرية، السنة الرابعة، المجلد الثالث، العدد العاشر، ٢٠٠٦، ص٢٢.
- 32- احمد عباس الوزان ، المصدر السابق ، ص ٣١.
- 33- فليح حسن خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي ، عالم الكتاب الحديث ، أريد . الأردن ، ط١ ، ٢٠٠٦ ، ص٥٤.
- 34- أسار فخري عبد اللطيف: إصلاح القطاع المالي والمصرفي في العراق، مجلة الجندول، السنة الثالثة، العدد ٢٧، مارس ٢٠٠٦ ، ص ٢.

- 35- احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي : سياسات ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي في العراق . رؤية مستقبلية ، جامعة البصرة . مركز دراسات الخليج العربي ، ص ٦ .
- 36- حمادي، إسماعيل عبيد، الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي . التشخيص وسبل المعالجة، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات .